

## المقبول: استعمالاته ودلالاته لدى أهل الحديث والحافظ ابن حجر العسقلاني

MAQBUL TERMINOLOGY: THE APPLICATIONS AND DENOTATIONS OF HADITH SCHOLARS AND IBN HAJAR AL-'ASQALANI

### Mohd Fauzi Mohd Amin

Profesor Madya, Fakulti Pengajian Quran Dan Sunnah, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia.  
E-mail: fauziamin@usim.edu.my

### Helmi Aris

Fakulti Pengajian Quran Dan Sunnah, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia.  
E-mail: helimy@usim.edu.my

### Samer Najeh Abdullah Samarh

Pensyarah Kanan, Fakulti Pengajian Quran Dan Sunnah, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia.  
E-mail: samernajeh@usim.edu.my

## الملخص

يتناول البحث عن مفهومات مصطلح "مقبول" عند علماء الحديث عموما والحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب. واختلف الباحثون في تحديد درجة حديث المقبول إلى أربعة آراء: الأول: حديثه ضعيف يرتقي بالمتابعة إلى الحسن لغيره، والقائل بهذا الرأي الشيخ أحمد شاکر، والشيخ شعيب الأرنؤوط، الدكتور بشار معروف عواد، وذلك لأن الحافظ صرح بأن راوي المرتبة السادسة لين الحديث إلا إذا توبع، ولين الحديث وصف لضعيف الحديث كما هو معروف لكل دارس علوم الحديث. الثاني: حديثه حسن لذاته يرتقي بالمتابعة إلى الصحيح لغيره، وهذا رأي الدكتور وليد العاني، وتبعه في ذلك بعض الباحثين منهم الدكتورة خلود الحسبان، والدكتور شهيد كريم فليح، ومقالته تعتبر مختصرا لما كتبه الدكتور العاني، ودعموا رأيهم بأدلة هي: تخريج أصحاب الصحاح للمقبول، منهم ابن حبان في صحيحه، وابن خزيمة في صحيحه، والضياء المقدسي في المختارة. المقبول عند ابن حجر يقابل الثقة عند أهل النقد. تحسين العلماء لحديث المقبول، منهم الإمام البخاري. تحسين ابن حجر نفسه لحديث المقبول. الثالث: حديثه حسن لغيره، وهذا رأي الأستاذ محمد عيسى خليف الحسين، وحثته أن كثيرا من العلماء منهم الحافظ ابن حجر قد حسنوا بعض أحاديث الرواة المقبولين إذا كان لها طريق آخر، وهذا الرأي يشبه الرأي الأول إلا أن أصحاب الرأي الأول نظروا إلى الحديث قبل انجباره بالمتابعة، وصاحب هذا الرأي نظر إليه باعتبار أن له متابعة ترقيه إلى الحسن لغيره. الرابع:

حديثه ضعيف لم يرتق إلى الحسن لغيره، وهذا رأي الأستاذ محمد راغب راشد الجيطان وحجته: أن المقبول هو مصطلح آخر لمجهول العين أو مجهول الحال، وجمهور العلماء يردون رواية المجهول لعدم ثبوت عدالته وضبطه، وأن شروط المقبول عند ابن حجر لا تسهم في إزالة الجهالة، بل يزيد معظمها ( قلة الحديث، وعدم ثبوت ما يقتضي رد الحديث ) غموضاً في الحكم على الحديث، وأن ابن حجر نفسه قد حدد شروط الاحتجاج بحديث المجهول العين بأن يوثقه غير من تفرد بروايته أو من تفرد بروايته إذا كان أهلاً للتوثيق، وأن حديث مجهول الحال أو المستور لا يطلق القول برده أو قبوله إلا إذا استبان حاله. تبين مما سبق أن المقبول إما أن يكون مجهول العين وذلك إذا روى عنه واحد وخلا عن التوثيق والجرح، أو مجهول الحال وذلك إذا روى عنه عدلان أو أكثر وخلا عن التوثيق والجرح أو روى عنه عدل واحد واشتهر في طلب الحديث، أو من روى عنه إمام ينتقي شيوخه سواء تفرد عنه هذا الإمام أم روى عنه غيره أيضاً، أو روى عنه الشيخان في صحيحيهما، أو حكم الأئمة بصحة حديثه أو حسنه، فليس كل من ذكر رد حديثه.

الكلمات المفتاحية: المقبول، أهل الحديث، العسقلاني

### Abstract

The study deals with the concepts of the term "acceptable" when the scholars of Hadith in general and Hafiz Ibn Hajar in his book approximation of refinement. The scholars differed in determining the degree of modernity accepted to four opinions: First: weak speech progresses to follow up to Hassan others, and this opinion Sheikh Ahmed Shaker, Sheikh Shu'aib Arnaout, Dr. Bashar Marouf Awad, because Hafiz said that the narrator of the sixth rank Lin talk only if he retires, And the modern speech described for the weak talk as is known to each student of modern science. This is the view of Dr. Walid Al-Ani, followed by some researchers, including Dr. Khuloud Al-Hakban, Dr. Shahid Karim Falih, and his article is a summary of what Dr. Al-Waid Al-Ani wrote. They supported their opinion with evidence: Including Ibn Hibban in his Saheeh, Ibn Khuzaymah in his Saheeh, and Al-Quds in the chosen. Accepted at Ibn Hajar corresponds to confidence in the people of criticism. Improve the scholars of the hadeeth of the hadeeth, including Imam al-Bukhaari. Ibn Hajar improved himself to the Acceptedspeech. The third view is that it is good for others, and this is the view of Professor Muhammad 'Issa Khalifa Al-Hussein. His argument is that many scholars, such as Al-Hafiz Ibn Hajar, have improved some of the hadeeths of the narrated narrators if they have a different path. Follow-up, and the owner of this view to consider him as a follow-up promotion to Hassan others. This is the opinion of Professor Mohammed Ragheb Rashed Al-Jaitan and his argument: that the accepted is another term for the unknown or unknown, and the majority of scholars respond to the novel of the unknown because of its lack of justice and restraint, and that the conditions of the accepted Ibn Hajar does not contribute to the removal Ibn Hajar himself has set the conditions for invoking the unknown hadith to authenticate him, not from the uniqueness of his novel or from the uniqueness of his novel if he is worthy of documentation, and that the hadith An unknown person or a person who is conceited does not call out a response or accept it unless he is aware of his condition. It is clear from the above that it is acceptable either to be anonymous to the eye if one is narrated from it, and it is not related to the documentation and the wound, or it is unknown, if two or more of them are narrated by him, and he is unaware of the documentation or the wound. The sheikhs, whether

he is unique to this imam or narrated by others, or narrated by the two Sahihs in their saheehs, or the ruling of imams on the health of his hadeeth or his hadeeth.

**Keyword:** Maqbul, Hadith scholars, al-'Asqalani.

## المقدمة:

المقبول اسم المفعول على وزن "مفعول" ومصدره القبول بفتح القاف وبضمها عند بعض أهل اللغة معناه الحسن والشارة والمحبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه، واسم المفعول منه المرضي، والمحبوب، والمرضي، وما في معناها، وضده المردود وما في معناه<sup>1</sup>.

## استعمالاته ودلالاته لدى أئمة الحديث:

أما دلالاته عند أهل الحديث فلا يبعد عن دلالاته اللغوية<sup>2</sup>، قد استعمله علماء الحديث عند الكلام عن أنواع الحديث، وأنواع السند، وأحوال الرجال<sup>3</sup>. مثال الأول قول الحافظ ابن حجر عند الكلام عن أنواع الحديث: "وفيها - أي أخبار الآحاد - المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور، وفيها المردود..."<sup>4</sup>. وهو قسيم المردود وهما تندرج تحت حديث الآحاد، ويدخل في نوع المقبول: الصحيح بقسميه والحسن بقسميه.

ومثال استعمال المقبول عند الكلام عن أنواع السند قول المناوي: "...كذا علله أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه فيما رواه البيهقي بسند مقبول..."<sup>5</sup>. والسند المقبول هو المستوفي لشروط القبول.

ومثال استعماله عند بيان أحوال الرجال قول الإمام أحمد في عبد الرحمن بن إسحاق: "رجل صالح أو مقبول"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001 م، باب القاف واللام (141/9) - ابن منظور محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، باب اللام، فصل القاف (540/11 وما بعدها) - أبو السعادات المبارك بن محمد الشهرير بابن الأثير الجزري (ت 606) - النهاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1979 م، (8/4)

<sup>2</sup> د/ ماهر ياسين الفحل، كشف الإيهام ص (43) - د/ خلود محمد الحسيان، الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، ص 23، جامعة اليرموك، 2005

<sup>3</sup> محمد راغب راشد الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، جامعة النجاح الوطنية، 2010 م، ص (25)

<sup>4</sup> ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، 1422 هـ، ص (55)

<sup>5</sup> المناوي محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت 1031 هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356 هـ، (135/3) رقم الحديث: (2936)

<sup>6</sup> أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م، (490/5)، رقم: (1128)

وقد استعمله بنفس الغرض أيضا الحاكم النيسابوري، وأبو حاتم، وابن حبان وغيرهم في كتبهم<sup>7</sup>، ولكنهم لم يكثروا استعماله، ولم يضعوا له ضوابط معينة يتميز بها عن ألفاظ أخرى<sup>8</sup>، وأنه عندهم لم يذكر مستقلا وحده بل مقترنا في صورة مضاف إلى الحديث أو القول، أو مقترنا بوصف أو أوصاف التعديل الأخرى، أو بتضعيف غير معتمد، وبأبي منفردا أحيانا بدون أن يقتن بلفظ آخر أو يضاف إليه<sup>9</sup>.

فمثال الأول قول الطحاوي في سالم بن عبد الواحد المرادي: مقبول الحديث<sup>10</sup> وقول أبي الشيخ في أبي أسيد أحمد بن محمد بن أسيد: مقبول القول<sup>11</sup>، والثاني قول أبي حاتم في عمارة بن أكيمة: صحيح الحديث حديثه مقبول<sup>12</sup>، وقول ابن عدي في سهيل بن أبي صالح: مقبول الأخبار ثبت لا بأس به<sup>13</sup>، والثالث كقول الذهبي سليمان بن إبراهيم الأصبهاني: مقبول، ضعفه يحيى ابن منده<sup>14</sup>، والرابع قول الإمام أحمد في عبد الرحمن بن إسحاق العامري: هو رجل صالح أو مقبول<sup>15</sup>، وقول ابن عدي في ابن أبي داود: مقبول عند أصحاب الحديث<sup>16</sup>.

ويلاحظ مما سبق أنهم لم يقصدوا به مرتبة واحدة من التوثيق وقد يقصدون به الثقة أو الصدوق، وليس سواء ثقة وصدوق.

### المقبول عند الحافظ ابن حجر:

أما الحافظ ابن حجر فإنه قد أكثر من استعمال لفظ "مقبول" في كتابه تقريب التهذيب، وجعله مرتبة من مراتب الرواة، له حده وشروطه، وهو - كما عرفه في مقدمة التقريب - "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وعليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث توبع، وإلا فلين الحديث" اهـ. وهذا الأمر مما يتميز به الحافظ ابن حجر عن غيره<sup>17</sup>.

<sup>7</sup> ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، 1952 م، (362/6، رقم: 2002) - أبو حاتم محمد بن حبان (354 هـ)، النقعات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، 1973 م، (628/7، رقم: 11803) (299/8، رقم: 13552) - المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، 1396 هـ، (192/2، رقم: 833) - ابن عدي، الكامل في الضعفاء (454/4) (526/4) (437/5) - أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748 هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1992 م (235/1، رقم: 291) - ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1984 م (65/6).

<sup>8</sup> الجيطان، مصطلح المقبول عند ابن حجر، ص 27

<sup>9</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص 25 وما بعدها - الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص 24 وما بعدها.

<sup>10</sup> ابن حجر، تهذيب التهذيب (381/3) - د/ خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر ص 25

<sup>11</sup> أبو الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري (ت 369 هـ)، طبقات المحدثين بأصبهان، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م (517/3)

<sup>12</sup> ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (362/6)

<sup>13</sup> ابن عدي، الكامل في الضعفاء (449/3)

<sup>14</sup> الذهبي، المعني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر (277/1)

<sup>15</sup> يوسف بن الزكي المزي (ت 742 هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م، (521/16)

<sup>16</sup> ابن عدي، الكامل في الضعفاء (266/4) - خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص 25 وما بعدها - الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص 24 وما بعدها.

<sup>17</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص 24 وما بعدها.

ويرى بعض الباحثين<sup>18</sup> أن الحافظ ابن حجر في استعمال هذا المصطلح شديد التأثير بالذي سبقه - أعني الحافظ الذهبي - نظرا إلى أن الذهبي قد استعمله أيضا في وجوهه الأربعة السابقة، فحين وصف الذهبي أحد الرواة بذلك، يأتي ابن حجر فيوافقه فيه أو يستدرك عليه أو يخالفه وذلك كقول الذهبي في إسماعيل بن عبيد بن رفاعه: مقبول لم يترك<sup>19</sup>، فقال ابن حجر فيه: مقبول<sup>20</sup>.

وقول الذهبي في إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة: مقبول<sup>21</sup>، فاستدرك عليه ابن حجر بالتفريق بين ابن أبي مليكة وبين ابن أبي المهاجر، فالأول قال فيه: مجهول الحال وفي الثاني: مقبول<sup>22</sup>.

ويلاحظ أن الذهبي قد وسّع استعماله في أكثر من مرتبة، فجعله وصفا لثقة، أو صدوق، أو صدوق يخطئ بل لمن يكون فيما بين المرتبة الثانية والسادسة من مراتب التقريب، بينما حصره ابن حجر في المرتبة السادسة فقط<sup>23</sup>.

#### آراء الباحثين تجاه استعمال الحافظ لهذا المصطلح وشروطه:

تكلم الباحثون المعاصرون في مصطلحات الحافظ وشروطها ومنها مصطلح "مقبول" فمنهم من اعترضه ومنهم من دافع عنه ورد كل اعتراض وجه إليه.

فمن تكلم في صنيع الحافظ من المعاصرين الشيخ عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد في رسالته القصيرة، فقد أبدى فيها ملاحظاته على مصطلحات الحافظ وتطبيقاته لها في ثمانية عشر بابا، أقتصر هنا على ذكر ما يتعلق بلفظ المقبول وهي:

1. عدم انضباط حد المقبول حيث لم يحتز منه المراتب التالية للسادسة سوى المرتبة العاشرة وما بعدها.
  2. استعماله كلا المصطلحين "المقبول" و"لين الحديث" في وصف رجال مع أن الأفضل الاكتفاء بواحد منها فقط ما دام أنه قد عرف المقبول بأنه لين الحديث إذا لم يتابع.
  3. التناقض بين مفهوم حد المقبول وبين بعض تطبيقاته في بيان أحوال الرجال أو بعبارة أخرى عدم التزام الحافظ بحد المقبول في ترجمة بعض الرواة.
- وفيما يلي ملاحظاته على الجانب التطبيقي لمصطلح "مقبول":

<sup>18</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص 27

<sup>19</sup> الذهبي، الكاشف (248/1)

<sup>20</sup> ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1986 م، ص (109)

<sup>21</sup> الذهبي، الكاشف (237/1)

<sup>22</sup> ابن حجر، تقريب التهذيب، ص (102)

<sup>23</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص 30

1. بعض الذين أطلق عليهم الحافظ بلفظ "مقبول" من لم يرو عنه غير واحد، ولم ينص الأئمة على توثيقهم ولا على جرحهم، ولا ذكره ابن حبان في ثقاته.
2. ومنهم من روى عنه أكثر من واحد، ولم ينص الأئمة على توثيقهم ولا على جرحهم، ولا ذكره ابن حبان في ثقاته، ومع ذلك فقد أطلق على رجال بلفظ من ألفاظ التوثيق وجهل آخرين، وهم لم يرو عنه إلا واحد أو روى عنه أكثر من واحد، ولم ينص الأئمة على توثيقهم ولا على جرحهم، ولا ذكره ابن حبان في ثقاته.
3. وبعض الذين أطلق عليهم لفظ "مقبول" من روى عنه واحد أو أكثر، ولم ينص الأئمة على توثيقهم ولا على جرحهم، ولكن ذكره ابن حبان في ثقاته، ومع ذلك فقد أطلق على رجال بلفظ من ألفاظ التوثيق، وعلى آخرين بلفظ "مجهول" أو "مجهول الحال" أو "مستور" أو ما في معناها، وهم لم يرو عنهم إلا واحد أو روى عنه أكثر من واحد، ولم ينص أحد من الأئمة على توثيقهم ولا على جرحهم، ولكن ذكره ابن حبان في ثقاته.
4. وبعض الذين أطلق عليهم بلفظ "مقبول" من روى عنه واحد علم من عاداته أنه لم يرو إلا عن ثقة، أو روى عنه أكثر من واحد وفيهم من لم يرو إلا عن ثقة، مع أنه صرح في لسان الميزان بأن من عرف من حاله أنه لا يرو إلا عن ثقة، فإذا روى رجل وصف بكونه ثقة عنده.
5. وبعض الذين أطلق عليهم بلفظ "مقبول" من روى عنه واحد أو أكثر، ونص بعض الأئمة المعروفين بالاعتدال أو التعتن على توثيقه، ولم يرد فيه جرح، ومع ذلك وثق رجالا آخرين اعتماد على توثيق نفس الأئمة.
6. وبعض الذين أطلق عليهم بلفظ "مقبول" من وثقه بعض الأئمة المعتمدين على توثيقهم، وجرحه بعضهم، والراجح - في نظر الشيخ عطاء - توثيقه.
7. وبعض الذين أطلق عليه بلفظ "مقبول" من وثقه العجلي ولكن الحافظ - في رأي الشيخ - لم يطلع عليه، مع أنه اعتمد على توثيقه في رجال آخرين فوثقهم على ذلك<sup>24</sup>.

وبما سبق استدلال الشيخ عطاء على وقوع تناقضات الحافظ في الجانب التطبيقي لمصطلح "مقبول".

وتكلم أيضا فضيلة الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط صاحباً تحرير تقريب التهذيب على هذا المصطلح - أي المقبول - فقد انتقدا الحافظ ابن حجر توسعه في تحديد مرتبة لفظ مقبول - رغم تحديده إياه لرواة المرتبة السادسة - ، إذ لاحظنا أن الحافظ قد أطلق هذا اللفظ على من روى عنه واحد ووثقه ابن حبان، وعلى من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان، وعلى من روى عنه ثلاثة ووثقه ابن حبان، ومن روى عنه أربعة أو خمسة أو ستة أو

<sup>24</sup> عطاء عبد اللطيف بن أحمد، إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، ملف منزل من الشبكة العنكبوتية، ص (3-164)

حتى أربعة عشر راويا وروى عنه أبو داود - وهو لا يروي إلا عن ثقة - . وهؤلاء في نظرها تختلف أحوال بعضهم عن البعض ولا يجوز الإطلاق على كل منهم بلفظ: ((مقبول))<sup>25</sup>.

ورأت د/ خلود أن سبب تعقيبهما أنهما يفهمان من لفظ المقبول غير ما فهمه الحافظ ابن حجر، وفي رأيها أن أحكام ابن حجر على الرواة منسجمة مع المصطلح الذي استعمله، وأن تحديده لمرتبة هذه اللفظة واضح، ومثل ذلك رأى د/ ماهر الفحل فقد رأى أن استدراقات صاحبي التحرير على الحافظ لا يرد شيء منها على الحافظ لأنهما حاكماه إلى غير اصطلاحه<sup>26</sup>.

ودافع د/ بسام الغانم العطاوي صنيع صاحبي التحرير بأنهما إنما اعترضتا على الحافظ تناقضاته في بعض تطبيقات لمصطلحه، ولم يستدركا على غير أساس أو غير اصطلاح الحافظ كما زعمه من زعم.

### شروط المقبول:

وإذا نظرنا إلى تعريف الحافظ تبين لنا أن للمقبول عنده ثلاثة خصائص: قلة الحديث، وعدم ثبوت ما يقتضي ضعف الحديث وتركه، وله متابعة من غيره، وهذه الثلاثة تعتبر شروطا للمقبول عند الحافظ ابن حجر، ورأت الدكتورة خلود أن الحافظ ابن حجر أراد تقوية الراوي المقل في الرواية بشرطين: عدم ثبوت ما يقتضي رده، وهذا - في نظرها - يفيد عدالة الراوي، ثم متابعة غيره له، وهذا يفيد ضبطه، وعند عدم استيفاء أحد الشرط الثاني صار الراوي في حكم لين الحديث.

### قلة الحديث:

ذهب بعض الباحثين إلى أن قلة الحديث له تأثير على ضبط الراوي لأنه إذا كانت أحاديثه قليلة كان ضبطه إياها أكثر وأسهل بخلاف الكثيرين، وإذا قل خطأه مع قلة حديثه فذلك دليل ضعفه في الضبط، وإذا أكثر خطأه مع قلة حديثه فذلك دليل على شدة ضعف ضبطه<sup>27</sup>.

ويمكن أن يستدل على ما سبق بأقوال بعض أئمة النقاد منها قول الإمام أحمد عندما سئل عن الأعمش وأبي حصين عثمان بن عاصم: "أبو حصين أصح حديثا لقلته حديثه، وكذا منصور أصح حديثا من الأعمش لقلته حديثه"<sup>28</sup>.

<sup>25</sup> د/ بشار معروف عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط في تحرير تقريب التهذيب، ص31، طبعة مؤسسة الرسالة (1997/1).

<sup>26</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص (76) وما بعدها - د/ ماهر الفحل، كشف الإيهام، ص (45-51)

<sup>27</sup> الوليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص (52) - ماهر الفحل، كشف الإيهام ص (44) - خلود، الراوي المقبول ص (169 - 177)

<sup>28</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م (414/5)

وقول الحافظ الذهبي معلقاً على كلام ابن حبان في عمر بن شبيب الكوفي فقد كان وصفه ابن حبان بالصدوق، فقال الذهبي: هذا فيه تناقض، فالصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك..<sup>29</sup>

وقول الحافظ ابن حجر في مسلم بن قرظ الحجازي: هو مقل جداً وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف...<sup>30</sup>

ويرى البعض أن قلة الحديث لا أثر له في التعديل أو الجرح أو في ترقية درجة الحديث، لأن بعض الأئمة وصف بها بعض الرواة مقترناً بعبارات تجريح أحياناً، وعبارات تعديل أحياناً، وقد وصف به بعض الصحابة – والصحابة كلهم عدول – ولأن كثرة الحديث لا تضر في الضبط فكذلك قلة الحديث لا تزيد فيه، بل إنها قد تدل على عدم اشتهاه صاحبها، وأنها تجعل البحث عن حال صاحبها ودرجة حديثه صعباً لعدم إمكان مقارنة مروياته بمرويات الثقات<sup>31</sup>.

يبدو مما سبق أن قلة الحديث له أثر في مدى ضبط الراوي وإتقانه في بعض الأحيان، وإن لم يرتق بها الحديث، وأن عدم إضرار كثرة الحديث بضبط الراوي لا يستلزم عدم تأثير قلتها في زيادة حفظ الحديث وإتقانه، وأنها – أي قلة الحديث – وردت في بعض كلام الأئمة لمجرد الإخبار بعدد مرويات الراوي ليس إلا، ولكن ذلك لا يعني أنه لا معنى لقلة الحديث في تقويم الحديث وقد تقدم قريباً اعتبار الإمام أحمد والحافظين الذهبي وابن حجر بها في نقد الرجال، ولكن الذي لا شك فيه أن قلة الحديث ليست شرطاً لأن يطلق على الراوي بلفظ "مقبول" أو "لين الحديث" إلا إذا قلنا أن ذلك من مصطلحات الحافظ ابن حجر الخاصة ولا مشاحة في الاصطلاح<sup>32</sup>.

**عدم ثبوت ما يترك حديثه من أجله:**

ذهب بعض الباحثين إلى أن المراد بهذا الشرط عدم أو ندرة ورود الجرح في الرواة المقبولين مع ثبوت التوثيق فيهم<sup>33</sup>، وبعضهم أضاف إلى ما سبق مراداً آخر هو أن الجرح وارد لكنه مردود أو أنه في روايات مخصوصة<sup>34</sup>، وذهب البعض إلى أن المراد به عدم ورود توثيق من ناقد معتبر وكذلك جرح من ناقد معتبر ولو كان مبهماً<sup>35</sup>.

<sup>29</sup> المصدر السابق (141/8)

<sup>30</sup> ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1984م (134/10)، رقم: 245

<sup>31</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (58 وما بعدها)

<sup>32</sup> محمد عوامة، مقدمة المحقق لتقريب التهذيب ص (33)

<sup>33</sup> الوليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص (52-53)

<sup>34</sup> خلود، الراوي المقبول ص (183 وما بعدها)

<sup>35</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (75)



أما المراد الأول فمن الصعب قبوله لأن الذي ثبت فيه توثيق من ناقد وخلا عن الجرح وليس له من أحاديث إلا قليلة لا يطلق عليه مقبولا عند العلماء إلا إذا فرضنا أن ذلك اصطلاح خاص للحافظ في التقريب، وفيه نظر لما ثبت أنه قد وثق رواية قليلة الحديث لثبوت التوثيق فيهم<sup>36</sup>.

والقول بأن المراد بعدم ثبوت ما يترك حديثه عدم ورود توثيق من ناقد معتبر وكذلك عدم ورود جرح من ناقد معتبر هو الأنسب والأولى بالمراد هنا لتماشيه مع القاعدة القائلة: "فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله"<sup>37</sup>.

ويدخل في معنى عدم ثبوت الجرح الموجب للترك ما لو وصف الراوي بالجهالة لأن الجهالة خلو الراوي عن توثيق، والله أعلم.

هذا، وقد انتقد بعض الباحثين<sup>38</sup> هذا الشرط لأنه - في نظر البعض - أدخل أيضا المراتب التي بعد السادسة فيها ما عدا المراتب العاشرة واللتين بعدها ولم يكن مانعا، ذلك لأن رواية هذه المراتب أيضا لا يثبت فيهم الجرح. ولكن يُرد عليه بأن المرتبة الثامنة ليست داخلية فيها لأن الجرح وارد فيه إجمالا مع خلوه عن التوثيق، وأن المرتبة السابعة والتاسعة لم يشترط فيهما المتابعة، فليستا داخلتين أيضا<sup>39</sup>.

#### حيث يتابع:

اختلف الباحثون في فهم مراد الحافظ من هذا الشرط ومن ثم اختلفت آراءهم في مدى تناسبه كشرط لمصطلح "المقبول" ومدى التزام الحافظ بهذا الشرط.

فبعضهم فهم لفظ "المتابعة" بمعناها الاصطلاحي، فلذلك اعترض بعضهم على الحافظ تفريقه بين لفظ "مقبول" و"لين الحديث"، واعترض بعضهم عليه عدم التزامه بهذا الشرط في بعض تطبيقاته على الرواة، كما ألغى بعضهم هذا الشرط، واعتبره بعضهم فرضيا متعذرا<sup>40</sup>.

وبعضهم فهمها كمصطلح خاص في التقريب، ومعناها - في نظر هذا البعض - أوسع مما اصطلاح عليه أهل الحديث في كتب المصطلح، فيدخل فيه المتابعة الاصطلاحية والشاهد، وأن أحكام الحافظ ابن حجر في نظره منسجمة

<sup>36</sup> المصدر السابق ص (77)

<sup>37</sup> ابن حجر، نزهة النظر، ص (258)، وتنظر مناقشة هذا الشرط في: الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (75 - 80)

<sup>38</sup> الشيخ عطاء بن عبد اللطيف، إمعان النظر ص (3)

<sup>39</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (32-33)

<sup>40</sup> وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص (76) وما بعدها - عطاء عبد اللطيف، إمعان النظر ص (3) - محمد عوامة، مقدمة المحقق لتقريب التهذيب ص (27) وما بعدها - الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (83) وما بعدها

مع المصطلح الذي استعمله، وأن تحميل الكلمة على معناها الاصطلاحي يؤدي إلى اتهام الحافظ بالجهل وهو لا شك مردود<sup>41</sup>.

وما فهمه الأولون أولى بالقبول لأن الحافظ قد عرف المتابعة في شرح النخبة تعريفاً يوافق ما اصطاح عليه أهل الحديث، وأن المصطلح قد استقر قبله، ولو أراد معنى آخر غير ما اصطاح عليه العلماء أو معنى أوسع من المعهود، لبينه في التقريب كما فعله في بيان معنى مراتب الرواة، لكنه لم يفعل ذلك، وورد لفظ المتابعة في تهذيب التهذيب من قبل الأئمة بمعناها الاصطلاحي<sup>42</sup>.

أما الاعتراض على الحافظ في تفريقه بين "مقبول" و"لين الحديث" أي إطلاقه على رواية بمقبول وعلى آخرين بلين الحديث، والأفضل في - نظر المعترض - الاكتفاء بأحدهما ما دام أنه قد بين أن المصطلحين مخصوصان لأهل المرتبة السادسة.

فيرد عليه بأن الحافظ إذا أطلق "مقبول" على راو و"لين الحديث" على آخر فإنه يريد بذلك أن الأول له متابع والثاني ليس له متابع، فهذا أحسن وأصوب من أن يطلق على الكل بـ "مقبول" أو "لين الحديث". وإذا ثبت بعد تخريج الروايات ودراسة الأسانيد أن الذي أطلق عليه لفظ "مقبول" ليس له متابع، أو أن الذي أطلق عليه "لين الحديث" له متابع على حديثه، فلا يؤخذ على الحافظ تفريقه بين المصطلحين ولكن تطبيقه للمصطلحين، والكمال لله، والله أعلم.

وأما القول بأن شرط المتابعة لاغية لا دور لها في تحسين حديث المقبول وذلك بناءً على القول بحسن حديث المقبول ذاتياً، وأن الحافظ ابن حجر نفسه قد حسن أحاديث المقبولين من دون النظر إلى المتابعات.

ولكن القول بحسن حديث المقبول ذاتياً ليس متفقاً عليه بين الباحثين كما سيأتي، وعلى فرض صحة هذا القول، فلا يزال للمتابعة أهمية في مجال الروايات كمعرفة التفرد، وتعدد الرواة مع اتفاقهم في لفظ الحديث أو اختلافهم فيه بالزيادة أو النقصان أو التباين، وتصريح المدلس بالسماح وغيرها<sup>43</sup>. وأما تحسين الحافظ لبعض أحاديث المقبولين فقد اعتبره بعض الباحثين من الأشياء التي خالف فيها الحافظ شروطه في التقريب.

### حكم حديث المقبول:

<sup>41</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر ص (255) فما بعدها - الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (45)

<sup>42</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص (83) وما بعدها

<sup>43</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (87)

لم يصرح الحافظ بحكم حديث الراوي المقبول في تقريب التهذيب، ولكنه قد حسن أحاديث لراوة مقبولين لذاتها في كتبه الأخرى كفتح الباري وتعليق التعليق والإصابة<sup>44</sup>.

واختلف الباحثون في تحديد درجة حديث المقبول إلى أربعة آراء:

الأول: حديثه ضعيف يرتقي بالمتابعة إلى الحسن لغيره، والقائل بهذا الرأي الشيخ أحمد شاکر، والشيخ شعيب الأرنؤوط، الدكتور بشار معروف عواد<sup>45</sup>، وذلك لأن الحافظ صرح بأن راوي المرتبة السادسة لين الحديث إلا إذا توبع، ولين الحديث وصف لضعيف الحديث كما هو معروف لكل دارس علوم الحديث.

وقد جعل بعض الباحثين الشيخ ناصر الدين الألباني من القائلين بهذا الرأي<sup>46</sup>، قال الباحث: من خلال دراستي على مقبولى الطبقات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة تبين لي أن فضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني قد تكلم في تسعة وعشرين راويا من مقبولى تلك الطبقات، وقد حكم على عشرة رواة منهم بالجهالة، وعلى ستة رواة بالوثاقة، ومال إلى توثيق أربعة رواة، وحكم على راويين بالضعف، وصحح وحسن وجود أحاديث خمسة رواة، وضعف حديث راو واحد، وأقر حكم الحافظ في راو واحد، ومنه يعلم أن فضيلته رأى أن مرتبة "مقبول" في التقريب تخصص لرواة مجاهيل إذا استوفوا شروطه، وأنه بحث عن أحكام الأئمة على بعض من وصفه الحافظ بلفظ "مقبول"، ولم يكتف بحكم الحافظ، وقد يخالفه في حكمه فيوثق مثلا بعض المقبولين إذا وثقه بعض الأئمة، أو يضعفه إذا وجد تضعيفه من بعض الأئمة.

الثاني: حديثه حسن لذاته يرتقي بالمتابعة إلى الصحيح لغيره، وهذا رأي الدكتور وليد العاني، وتبعه في ذلك بعض الباحثين منهم الدكتورة خلود الحسبان، والدكتور شهيد كرم فليح<sup>47</sup>، ومقالته تعتبر مختصرا لما كتبه الدكتور واليد العاني، ودعموا رأيهم بأدلة هي:

- تخريج أصحاب الصحاح للمقبول، منهم ابن حبان في صحيحه، وابن خزيمة في صحيحه، والضياء المقدسي في المختارة.
- المقبول عند ابن حجر يقابل الثقة عند أهل النقد.
- تحسين العلماء لحديث المقبول، منهم الإمام البخاري.

<sup>44</sup> وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص (77) فما بعدها - خلود، الراوي المقبول ص (62) فما بعدها - الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (108) فما بعدها

<sup>45</sup> أحمد شاکر، الباعث الخبيث ص (98) - د/ بشار عواد والشيخ شعيب، تحرير تقريب التهذيب ص (46)

<sup>46</sup> الجيطان، مصطلح مقبول ابن حجر ص (110) - خلود، الراوي المقبول ص (6)

<sup>47</sup> د/ وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص (57) وما بعدها - خلود، الراوي المقبول ص (40) فما بعدها - د/ شهيد كرم فليح، الراوي المقبول عند ابن حجر (مقالة منشورة في مجلة

ديالى 2013، العدد: 58، ص (395) فما بعدها

- تحسين ابن حجر نفسه لحديث المقبول.

الثالث: حديثه حسن لغيره، وهذا رأي الأستاذ محمد عيسى خليف الحسين<sup>48</sup>، وحجته أن كثيرا من العلماء منهم الحافظ ابن حجر قد حسنوا بعض أحاديث الرواة المقبولين إذا كان لها طريق آخر، وهذا الرأي يشبه الرأي الأول إلا أن أصحاب الرأي الأول نظروا إلى الحديث قبل انجباره بالمتابعة، وصاحب هذا الرأي نظر إليه باعتبار أن له متابعة ترقيه إلى الحسن لغيره.

الرابع: حديثه ضعيف لم يرتق إلى الحسن لغيره، وهذا رأي الأستاذ محمد راغب راشد الجيطان وحجته: أن المقبول هو مصطلح آخر لمجهول العين أو مجهول الحال، وجمهور العلماء يردون رواية المجهول لعدم ثبوت عدالته وضبطه، وأن شروط المقبول عند ابن حجر لا تسهم في إزالة الجهالة، بل يزيد معظمها (قلة الحديث، وعدم ثبوت ما يقتضي رد الحديث) غموضا في الحكم على الحديث، وأن ابن حجر نفسه قد حدد شروط الاحتجاج بحديث المجهول العين بأن يوثقه غير من تفرد بروايته أو من تفرد بروايته إذا كان أهلا للتوثيق، وأن حديث مجهول الحال أو المستور لا يطلق القول برده أو قبوله إلا إذا استبان حاله<sup>49</sup>.

قال الباحث: تبين مما سبق أن المقبول إما أن يكون مجهول العين وذلك إذا روى عنه واحد وخلا عن التوثيق والجرح، أو مجهول الحال وذلك إذا روى عنه عدلان أو أكثر وخلا عن التوثيق والجرح أو روى عنه عدل واحد واشتهر في طلب الحديث، أو من روى عنه إمام ينتقي شيوخه سواء تفرد عنه هذا الإمام أم روى عنه غيره أيضا، أو روى عنه الشيخان في صحيحيهما، أو حكم الأئمة بصحة حديثه أو حسنه، فليس كل من ذكر رد حديثه.

ثم إن الراوي المجهول - وإن رد الجمهور حديثه - فهو مما يعتبر به في المتابعات والشواهد، يقول الإمام السيوطي: "وهذه الألفاظ الثلاثة - أي مضطرب الحديث، لا يحتج به، مجهول - في المرتبة التي فيها ضعيف الحديث، وهي الثالثة من مراتب التجريح". أشار بذلك إلى قول النووي: وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون "ليس بقوي" ولا يطرح بل يعتبر به<sup>50</sup>.

## REFERENCES (المصادر والمراجع)

- [1] Aniy, W. (1999). *Manhaj Dirasah al-Asanid*. Jordan: Dar an-Nafais.

<sup>48</sup> محمد عيسى خليف الحسين، المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب ص (107-108) نقلا من الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (111)

<sup>49</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (111) وما بعدها

<sup>50</sup> أبو زكريا محيي الدين سحسى بن شرف النووي (ت 676 هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق عثمان الحشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م، ص (53) - السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق نظر محمد الفارياي، دار طيبة، (408/1-410)

- [2] Asaqir, I. (1981). *Al-Mu`jam al-Musytamil*. Beirut: dar al-Fikr.
- [3] Ibn Hajar al-Asqalani. (1422AH). *Nuzhat al-Nazar fi Tadih Nukhbat al-Fikar fi Mustalah Ahl al-Athar*. Riyadh: Matba'a Safir.
- [4] Ibn Hajar al-Asqalani. (1986). *Taqrib al-Tahzib*. Syria: Dar al-Rashid.
- [5] Ibn Hajar al-Asqalani. (1984) *Tahdhib al-Tahdhib*. Beirut: Dar al-Fikr
- [6] Ibn Manzur Muhammad b. Mukarram. (1414AH). *Lisan al-Arab*. Beirut: Dar al-Sadir
- [7] Abu Ahmad b. Adiy al-Jurjani. (1997). *Al-Kamil fi Du'afa al-Rijal*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya
- [8] Abu Zakariyya Muhy al-Din al-Nawawi. (1986). *Al-Taqrib wa al-Taysir li-Ma'rifat Sunan al-Bashir al-Nazir fi Usul al-Hadith*. Beirut: Dar al-Kitab al-Arabiyy
- [9] Abu al-Sa'adat al-Mubarak Ibn al-Athir al-Jazari. (1979) *al-Nihayat fi Gharib al-Athar*. Beirut: al-Maktaba al-Ilmiyya
- [10] Abu al-Shaykh al-Asbahani. (1992). *Tabaqat al-Muhaddithin bi-Asbahani*. Beirut: Muassasa al-Risala
- [11] Bukhari, M. (2001). *Sahih al-Bukhari*. Beirut: Dar Touq an-Najah.
- [12] Ibn Hibban al-Busti (1973). *Al-Thiqat*. India: Dairah al-Maarif al-Uthmaniyyah.
- [13] Ibn Hibban al-Busti. (1396AH). *Al-Majruhin min al-Muhaddithin wa al-Du'afa' wa al-Matrukin*. Aleppo: Dar al-Wa'y.
- [14] Husban, K. (2005). *Ar-Rawi al-Maqbul*. Jordan: Yarmouk University.
- [15] Jitan, M. (2010). *Mustalah Maqbul*. Palestin: al-Najah al-Wataniyyah University.
- [16] Naisaburi, M. (1954). *Sahih Muslim*. Beirut: Dar Ihya` al-Turath.
- [17] Nasa`I, A. (1986). *Sunan Al-Nasa`i*. Halab: Maktab al-Matbu`at al-Islamiyyah.
- [18] Qazwini, I. (2009). *Sunan Ibn Majah*. Beirut: Dar al-Risalah al-Alamiyyah.
- [19] Sijistani, A. (2009). *Sunan Abi Daud*. Beirut: Dar al-Risalah al-Alamiyyah.
- [20] Tirmizi, M. (1998). *Sunan Al-Tirmzi*. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- [21] Abu Abd Allah Shams al-Din al-Dhahabi. (1992). *Al-Kashif fi Ma'rifat liman lahu Riwayat fi Kutub al-Sittah*. Jeddah: Muassasah Ulum al-Quran.
- [22] Abu Abd Allah Shams al-Din al-Dhahabi. (1985). *Al-Mughni fi al-Du'afa*. Qatar: Idara Ihya al-Turath al-Islami

- [23] Abu Abd Allah Shams al-Din al-Dhahabi. (1985). *Siyar A'lam al-Nubala'*. Beirut: Muassasa al-Risala
- [24] Abu Abd Allah Shams al-Din al-Dhahabi. (1995). *Al-Ba'ith al-Hathith Sharh Ikhtisar Ulum al-Hadith*. Riyadh: Maktaba al-Ma'arif lil-Nashr wa al-Tawzi'
- [25] Abu Mansur al-Azhari Muhammad b. Ahmad. (2001). *Thadhib al-Lugha*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath
- [26] Abu Mansur al-Azhari Muhammad b. Ahmad. (1997). *Tahrir Taqrib al-Tahdhib*. Beirut: Muassasa al-Risala
- [27] Jamal al-Din al-Mizzi. (1980). *Tahdhib al-Kamal*. Beirut: Muassasa al-Risala
- [28] Al-Jawhari Abu Nasr Ismail b. Hamad. (1987). *Al-Sihah*. Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin
- [29] Khalud Muhammad al-Husban. (2005). *Al-Rawi al-Maqbul 'inda Ibn Hajar wa Marwiyatuhu fi al-Ahadith al-Mukhtarah lil-Diya' al-Maqdisi*. Universiti of Yarmouk.
- [30] Shahid Karim Fulayh. (2013). *Al-Rawi al-Maqbul 'inda Ibn Hajar*. Majalla Diyali: 58.
- [31] Jalal al-Din al-Suyuti. *Tadrib al-Rawi*. Dar Tayba
- [32] Abd al-Rahman b. Abi Hatim al-Razi. (1952). *Al-Jarh wa al-Ta'dil*. Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi
- [33] 'Ata 'Abd al-Latif b. Ahmad. (n.d.). *Im'an al-Nazar fi Taqrib al-Hafiz Ibn Hajar*. n.p.
- [34] Mahir Yasin al-Fahl. (2006). *Kahsf al-Iham lima Tadammanuh Tahrir al-Taqrir min al-Awham*. Riyadh: Dar al-Mayman
- [35] Muhammad Raghayb Rashid al-Jaytan. (2010) *Mustalah Maqbul 'Inda Ibn Hajar wa Tatbiqatuhu 'ala al-Ruwat al-Tabaqatayn al-Thaniya wa al-Thalitha fi Kutub al-Sunan al-Arba'a*. Jamia Najah al-Wataniyya
- [36] Al-Munawi Muhammad Abd al-Ra'uf b. Taj al-'Arifin. (1356AH). *Fayd al-Qadir Sharh al-Jami' al-Saghir*. Egypt: Maktaba al-Tijariyya al-Kubra
- [37] Walid Hasan al-'Ani. (1999). *Manhaj al-Dirasa al-Asanid wa a-Hukm 'alayhi*. Jordan: Dar al-Nafais al-Urdun